وثائق المحكمة الشرعية في المدينة المنورة وأهميتها في كشف جوانب من تاريخ الحرمين والحج ٩٦٠-١٣٠٠هـ (١٥٥٣-١٨٨٣م)

(من خلال دراسات المؤرخ فائز البدراني)

الدكتورة مريم بنت خلف العتيبي

جامعة الامير سطام/المملكة العربية السعودية

الملخص:-

تحاول هذه الورقة إلقاء الضوء على مصدر مهم من مصادر تاريخ المدينة المنورة الشريفة والمناطق التابعة لها؛ وبخاصة البلدان والقبائل الواقعة على طرق الحج الشريف. و يتمثل هذا المصدر في مجموعة الوثائق الشرعية التي تحتفظ بها المحكمة الشرعية العامة في المدينة النبوية خلال القرون الأربعة الماضية.

نظرًا للمكانة الخاصة للمدينة المنورة في العالم الإسلامي لكونها عاصمة الإسلام الأولى، و مأوى رسول الله -ﷺ- ، وفيها مسجده وقبره الطاهران، فقد كانت مهوى أفئدة المسلمين، ومحل اهتمام الخلفاء والسلاطين والعلماء. فقد أعطت تلك المكانة للمدينة المنورة مزية أخرى تتمثل في كثرة الأوقاف الإسلامية على المسجد الحرام بشكل خاص ، وسكان المدينة المنورة من المجاورين والأهالي بشكل عام.وتبعاً لذلك فأن هذه المزايا للمدينة النبوية نشطت حركة التوثيق والكتابة والتأليف عنها وعن تاريخها وعلمائها ومساجدها ومعالمها، وتميزت المدينة بنشاط حركة القضاء أيضا لكثرة علمائها ولأهميتها الدينية والسياسية في العالم الإسلامي.

المقدمة:-

تحاول هذه الورقة إلقاء الضوء على مصدر مهم من مصادر تاريخ المدينة المنورة الشريفة والمناطق التابعة لها؛ وبخاصة البلدان والقبائل الواقعة على طرق الحج الشريف. و يتمثل هذا المصدر في مجموعة الوثائق الشرعية التي تحتفظ بها المحكمة الشرعية العامة في المدينة النبوية خلال القرون الأربعة الماضية.

نظرًا للمكانة الخاصة للمدينة المنورة في العالم الإسلامي لكونها عاصمة الإسلام الأولى، و مأوى رسول الله -ﷺ- ، وفيها مسجده وقبره الطاهران، فقد كانت مهوى أفئدة المسلمين، ومحل اهتمام الخلفاء والسلاطين والعلماء. فقد أعطت تلك المكانة للمدينة المنورة مزية أخرى تتمثل في كثرة الأوقاف الإسلامية على المسجد الحرام بشكل خاص ، وسكان المدينة المنورة من المجاورين والأهالي بشكل عام. وتبعاً لذلك فأن هذه المزايا للمدينة النبوية نشطت حركة التوثيق والكتابة والتأليف عنها وعن تاريخها وعلمائها ومساجدها ومعالمها، وتميزت المدينة بنشاط حركة القضاء أيضا لكثرة علمائها ولأهميتها الدينية والسياسية في العالم الإسلامي.

وقد تصدى المؤرخ السعودي د. فائز بن موسى البدراني الحربي لدراسة الوثائق المحلية في منطقة المدينة المنورة، فأخرج كنوزًا من الوثائق ، وحققها ونشرها في مجلدات نفيسة، سيأتي ذكرها. غير أن مجال الحديث هنا سيقتصر على أهم تلك الوثائق، وهي سجلات المحكمة الشرعية بالمدينة المنورة .

أولاً- التعريف بالمؤرخ البدراني:

يعد المؤرخ فائز بن موسى البدراني الحربي، أحد الباحثين السعوديين، يحمل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م) ، وقد تدرج في العديد من الوظائف في القطاع الحكومي شطرًا من حياته ، حيث شغل وظيفة المدير لمركز الأمير سلطان لأمراض وجراحة القلب (١٤١٢-١٤٢٠هـ / ١٩٩١-٢٠٠٠م) ، ثم مستشارًا للبحوث التاريخية في دارة الملك عبدالعزيز (١٤٢٠هـ-١٤٢٦هـ / ٢٠٠٠- ٢٠٠٦م) ،فمديراً لمركز حمد الجاسر الثقافي (١٤٢٦هـ-١٤٢٨هـ) ([1]) ، وقد كرس جهده لخدمة البحث العلمي، و فيما يلي بعض أهم إنجازاته البحثية:

أ/الكتب المطبوعة:

أصدر الحربي أكثر من ٧٠ مؤلفًا في مجال التاريخ ، والوثائق المحلية، والأنساب، والأدب الشعبي، وعني عناية خاصة بتاريخ منطقة المدينة المنورة و وثائقها، ومن أبرز مؤلفاته في ذلك ما يلي:

١ -التنظيمات القانونية والقضائية لدى قبائل الحجاز قبل العهد السعودي، الجزء الأول: القانون العرفي القبلي، الطبعة الأولى، الرياض، سنة ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م .

٢ -التنظيمات القانونية والقضائية لدى قبائل الحجاز قبل العهد السعودي، الجزء الثاني: القضاء العرفي وأشهر قضاته، الطبعة الأولى، الرياض، سنة ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

٣-بعض الأعيان وأعلام القبائل في وثائق المحكمة الشرعية بالمدينة المنورة خلال العهد العثماني (٩٦٠هـ – ١٣٣٠هـ)، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٢٣هـ /٢٠٠٢م ، الرياض، ١٤٣١هـ /٢٠١٠م .

٤ -وثائق تاريخية من منطقة المدينة المنورة: وثائق وادي الفرع، (المجلد الأول ٢٠٠٤م) ، (المجلد الثاني ٢٠٠٥م) ، (المجلد الثالث ٢٠٠٧م) ، (المجلد الرابع ٢٠١١م) ، (المجلد الخامس ٢٠١٨م) .

٥ -وثائق تاريخية من منطقة المدينة المنورة: وثائق ينبع و الصفراء ونواحيهما، (المجلد الأول ٢٠٠٩م) ، (المجلد الثاني ٢٠١٠ م) ، (المجلد الثالث ٢٠١٤ م).

٦ -وثائق تاريخية من منطقة المدينة المنورة: وثائق خيبر، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

٧ -الأوضاع العامة في أودية ينبع والصفراء والفرع في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، دراسة وثائقية، الرياض، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

٨-نبذة تاريخية عن مشيخة ابن ربيق في منطقة المدينة المنورة"دراسة وثائقية"، الطبعة الأولى، الرياض، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٩- خيبر في القرن الثالث عشر الهجري (دراسة وثائقية) ، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥م .

ب/البحوث العلمية:

نشر المؤلف البدراني، أكثر من ٢٠ بحثًا علميًا في المجلات المتخصصة والتي تعكس اهتمامه بالتاريخ، وحرصه على التدوين والتوثيق، ومن أبرزها:

١ -قضاة المدينة المنورة في العهد العثماني(بحث)، مجلة الدارة، العدد الأول، السنة ٢٧ المحرم ١٤٢٢هـ ، (ص ٧٥-١٣٥) .

٢-الحالة الدينية وأبرز ملامحها في المناطق الريفية و القبلية في منطقة المدينة المنورة (ينبع و الصفراء) (١٢٥٠-١٣٠٠هـ ، مجلة الدارة، العدد (٢) السنة (٣٧) ربيع الآخر١٤٣٢هـ

٣ -أمراء المدينة في النصف الأول من العهد العثماني، مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، العدد (٥) ، ربيع الثاني ، جمادى الآخر١٤٢٤هـ ، (ص٣٨-٤٨)

٤ -ملامح الحياة الاجتماعية في وادي الفرع في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري، مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، شوال – ذي الحجة ١٤٣١ هـ ، (ص ١٧٩-٢١٦) .

ج/ المحاضرات والندوات العلمية:

قدم الحربي العديد من المحاضرات والمشاركات العلمية داخل المملكة وخارجها ، وكان له نشاطًا علميًا ملحوظًا ، ومشاركةً جادة ظهرت في كثرة عدد المحاضرات التي قدمها، ومن ذلك على سبيل المثال:

١ -أهمية الوثائق بين المصادر التاريخية، ندوة الرفاعي/ الرياض ، في ١٤١٨/١٠/٢٩هـ (١٩٩٨/٢/٢٦م).

٢ -محاضرة عن الوثائق الأهلية وأهميتها التاريخية- مركز ابن صالح الثقافي / عنيزة، في يوم الاثنين ١٤١٩/٣/٢١هـ (١٩٩٩/٧/١٥م) .

٣ -محاضرة عن الوضع الأمني لطرق الحج قبل العهد السعودي، ندوة د. أنور عشقي / الرياض ، ١٤١٩/١٢/٢هـ (١٩٩٩/٣/١٩م) .

٤ -محاضرة بعنوان: (بادية الحجاز ودورها في البناء الاجتماعي للمنطقة)، مؤسسة الرحمانية الثقافية بالغاط، يوم الخميس ١٤٢٨/١/٥هـ (٢٠٠٧/١/٢٥م) .

٥ -محاضرة (ورقة عمل) عن: تزوير الوثائق وأهم طرق الكشف عنه، في ندوة الوثائق التي أقامها قسم التاريخ بجامعة الملك سعود بالرياض ، ألقيت يوم الأربعاء ١٤٣٠/٤/٥هـ (٢٠٠٩/٤/١م).

٦ -محاضرة بعنوان: جمع وثائق المدينة المنورة.. تجربة شخصية، مركز بحوث ودراسات المدينة، مساء الخميس ١٤٣٥/١/١٨هـ ، (٢٠١٣/١١/٢٠م) .

٧ -محاضرة بعنوان: أوراق من تاريخ المدينة المنورة، مركز حمد الجاسر الثقافي . الرياض، ضحى يوم السبت ١٤٣٥/٤/٦هـ (٢٠١٤/٤/٦م) .

٨ -محاضرة بعنوان: قلة الأنصار في التاريخ والآثار، نادي المدينة الأدبي ، مساء يوم الأربعاء ١٤٣٨/٦/٢هـ (٢٠١٧/٣/١م) .

٩ -ورقة عمل بعنوان: عوامل تحول الاستيطان القبلي في منطقة المدينة المنورة.. من العصر الراشدي إلى نهاية الدولة العباسية، الملتقى التاسع عشر لجمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون، الكويت، الخميس ١٠ شعبان ١٤٣٩هـ (٢٠١٨/٤/٢٦م)

ثانيًا/ تعريف الوثيقة:

ونظراً لأن هذه الورقة البحثية، تختص بوثائق المحكمة الشرعية في المدينة المنورة، والتي تصدى المؤرخ البدراني لكشفها وقراءتها وإخراجها من الادراج للباحثين والباحثات، فينبغي أن نبدأ الحديث بتعريف الوثيقة، إذ أنه ليس هناك تعريف محدد للوثيقة التاريخية، أما من الناحية اللغوية فهي مشتقة من الفعل وثّق أي ائتمن، و وثّق أي أحكم، نقول ووثّق الأمر أي أحكمه وأثبته، والوثيقة هو المحكم، والوثائق هي كل ما يعتمد عليه أو يرجع إليه الإثبات أمر وإحكامه وإعطائه صفة التحقق، أو يؤتمن على وديعة فكرية أو تاريخية [i]، وكلمة الوثيقة في العربية كلمة عامة غير محددة المعنى وتطلق على المستند قانونيًا كان أو غير قانونية [ii]، أما اصطلاحًا فقد تعدد تعريف الوثيقة لدى علماء التوثيق المعاصرون؛ فعرفها "مولر" في أنها "كل ما هو مكتوب أو مرسوم أو مطبوع، والذي يصدر أو يستلم من أي دائرة أو مؤسسة رسمية، والذي تقرر الاحتفاظ به لأهميته وفائدته لتلك الدائرة"، كما عرفها الايطالي "بوهيجينو" بأنها "التجميع المنظم للوثائق الناتجة عن فعاليات الدوائر والمؤسسات أو الأشخاص والتي تحفظ لأهميتها السياسية أو القانونية أو الشرعية "، وجاء

تعريفها لدى الألماني "أودلف برتيكه" بقوله: "كافة الأوراق والسجلات التي وجدت وتجمعت خلال الأعمال القانونية أو الرسمية للمؤسسات الحكومية المحفوظة بصورة دائمة في مكان معين كمصدر إثبات للماضي "([iii]).

وجاء تعريف الوثيقةلدى الموسوي بأنها: "الوثيقة العامة المتعلقة بأعمال جهاز إداري رسمي أو غير رسمي (حكومي أو غير حكومي) أو فرد أو جمعية، والتي انتهى العمل منها بحيث يمكن الرجوع إليها مستقبلًا، وتحفظ بطرق خاصة لغرض صيانتها والمحافظة عليها، ولها قيمة تاريخية أو أهمية قانونية أو مالية، أو إدارية ([iv]). وجاء تعريف الوثيقة لدى محمد ماهر حماده بأنها: صك يحتوي على معلومات تصدرها هيئة رسمية معترف بها، ولها الحق في إصدار تلك الأشياء، ويحمل من السمات العائدة إلى تلك الهيئة ما يمكن الاطمئنان إلى صحة صدورها عن تلك الهيئة لقطع دابر التزوير ([v]).

وفي تعريفها الأشمل تعد الوثيقة هي الكتب والأوراق والخرائط والصور ومواد تسجيلية أخرى بصرف النظر عن شكلها المادي أو خصائصها، قامت بإعدادها وتسليمها أي إدارة عامة أو خاصة، وذلك أثناء متابعتها لواجباتها الشرعية أو لصلتها بإجراءات عملياتها، وحفظت هذه المواد أو أعدت للحفظ بواسطة هذه الإدارة، كدليل على أداء وظيفتها وسياستها وقراراتها وأعمالها ([vi]). ويمكننا أن نخلص مما سبق كله إلى أدق التعاريف التي لدينا أن الوثيقة هي أثر مكتوب - منقوش، لها امتداد زمني في الماضي، وهي المصدر الأصلي الذي يعتمد عليه دارسي التاريخ، باعتبارها شاهد حي على مرحلة زمنية معينة.

ثالثًا/ خصائص الوثيقة التاريخية:

مما لاشك فيه أن الباحث التاريخي يعتمد بناءً على طبيعة بحثه على الوثيقة التاريخية، وعليه أن يحرص على توافر مجموعة من الخصائص التي تجعل من الوثيقة التاريخية مادة أصيلة، ومن أهم هذه الخصائص الموضوعية وعدم التحيز حيث يتم تحرير الوثيقة وكتابتها بشكل موضوعي من قبل الجهة الرسمية التي أصدرتها، وهي بهذه الصفة تعتبر جزء لا يتجزأ من نشاط المؤسسة، لذلك لا يتوقع منها سوى الحقيقة باعتبارها جزء من عمل الإدارة الصادرة منها. كما أن الوثيقة المستخدمة في البحث العلمي لابد أن تشتمل على معلومات صحيحة خالية من الشك لكونها صادرة من جهة رسمية أو من ينوب عنها شرعًا أو قانونًا، إضافة إلى أنه من الخصائص المميزة للوثائق وجود علاقات متبادلة بينها، إذ ترتبط كل وثيقة بعلاقة وطيدة مع بقية الوثائق الأخرى سواء أكانت داخل المجموعة الوثائقية أو خارجها، لذلك يكون من الصعب أحيانا- قراءة وفهم محتويات وموضوع وثيقة ما بدون الرجوع إلى الوثائق الأخرى التي ترتبط بها، وهذا يتطلب ترتيب الوثائق وفقا لمبدأ المنشأ أو الأصل ([vii]).

كذلك من المهم عند استخدام الوثائق التاريخية معرفة أن لها مراحل عمرية تمر بها، ويقسم علماء الوثائق حياة الوثيقة إلى ثلاث مراحل تعرف بنظرية الأعمار الثلاثة للوثيقة، وقد بنيت هذه النظرية على أساس القيمة الذاتية للوثائق منذ الولادة والنضج وصولاً إلى التوقف والهلاك. وهذه المراحل هي:

١- العمر الإداري :وتبدأ منذ بداية إنشاء الوثيقة في المؤسسة الإدارية، وكتابتها، وتكون الوثائق مستخدمة بشكل منتظم في أوجه النشاط الإداري الجاري للمؤسسة التي أنتجتها، وفي هذه المرحلة تكون الوثيقة الإدارية نشطة أو جارية، ويطلق على المرفق الذي يقوم بضبطها وحفظها وتنظيمها وتيسير إتاحتها للباحثين للإفادة منها بمركز المعلومات الإدارية.

٢- العمر الوسيط :حيث يتوقف استخدام الوثيقة الإدارية بصفة منتظمة خلال أوجه النشاط الجاري، رغم أنها تحتفظ ببعض الاستخدامات الإدارية ولهذا توصف الوثائق في هذه المرحلة بأنها غير نشطة أو غير جارية وتسمى بالمحفوظات، وتمر الوثائق في عمرها الوسيط بأخطر فترات حياتها حيث يتقرر مصيرها بصفة نهائية فإما أن تحفظ وتحول إلى الأرشيف التاريخي لتستخدم كمصدر للبحث العلمي والتاريخي، وإما أن تعدم فورًا، ولهذا توضع في مكان مستقل يتولى أمر فحصها وتقييمها والحكم عليها، فضلًا عن حفظها بقصد الرجوع إليها عند الحاجة، وهذا المكان يطلق عليه مركز الأرشيف الوسيط، أو دار المحفوظات.

٣- العمر التاريخي: حيث لا تطلب الوثيقة للاستخدام الإداري ويتم تقييمها في مركز الأرشيف الوسيط والحكم عليها بالحفظ الدائم لقيمتها الدائمة كمصدر للباحثين، وتسمى الوثائق في هذه المرحلة بالوثائق التاريخية أو الأرشيف ([viii]).

كما أنه من المهم جدًا أن يركز الباحث التاريخي أثناء استخدامه للوثيقة التاريخية على دراسة الخصائص الخارجية والداخلية للوثيقة، وعندما نتكلم عن الخصائص الخارجية فنحن نقصد كل ما يتصل بالمادة التي كتبت عليها الوثيقة والحبر والخط والتوقيعات والأختام الموجودة في الوثيقة. أما الخصائص الداخلية فهي كل ما يشمل لغة الوثيقة وصياغتها وما ورد فيها من وقائع وأحداث تاريخية، من الممكن أن تساهم في مساعدة الباحث أثناء الكتابة عن موضوع معين ([ix]).

رابعًا/ أنواع الوثائق التاريخية:

تنوعت الوثائق التاريخية، وتصنيفاتها لدى المؤرخين، فهناك أكثر من أساس يمكن اعتماده لتقسيم الوثائق إلى أنواع :

- فمن حيث نوع المادة المكونة للوثيقة هناك: الوثائق البردية – الورقية - السمعية أو الصوتية - البصرية - الفيلمية - الالكترونية أو الرقمية.

- ومن حيث الموضوعات المحتواة في الوثائق هناك الوثائق الدينية - السياسية -الاقتصادية - العسكرية - الإدارية - التاريخية – الأدبية([x]).

- ومن حيث علاقتها بالمؤسسات فهناك: وثائق المؤسسات الحكومية - الجامعات -وثائق المعابد - الأديرة - البنوك – المجالس التشريعية - المؤسسة العسكرية - المحاكم ([x]).

- من حيث القيمة: يمكن تصنيفها إلى وثائق أولية وهي التي تعتبر المصدر الأم أو الأساسي. ووثائق ثانوية، وهي وثائق ناتجة أو منبثقة بشكل من الأشكال عن وثائق أولية.

- ومن حيث مصدرها هناك: وثائق عامة: وهي التي تصدر عن جهات رسمية، وتحوي أفعالًا تتعلق بالقانون العام كالمناشير والقراءات والمراسيم الأميرية أو الملكية أو القرارات الوزارية والأوامر الإدارية.

- وثائق خاصة "عائلية": وهي العقود غير الموثقة والمسجلة ولم تصدر عن جهات رسمية، والصادرة عن أفراد أو هيئات سواءً مصدقًا عليها أو غير مصدق وهي غالبًا ما تتعلق بالقانون الخاص (بيع – وقف – ايجار- هبه - زواج)، وغالبًا ما تحتفظ بهذه الوثائق الأسر لخصوصيتها ([xii]).

وتبعاً لطبيعة تداولها والاطلاع عليها هناك :

- وثائق يجوز الاطلاع عليها وتداولها وهي المتعلقة بموضوعات عامة غير سرية وتم نشرها للجهات والأشخاص المستفيدين، وتتاح مثل هذه الوثائق للباحثين والدارسين للاستفادة منها في البحث العلمي، ومن أمثلتها الأنظمة واللوائح والسياسات والخطط والبرامج والميزانيات والإحصاءات والتقارير.

- وثائق يحظر تداولها لغير الموظفين المختصين لسريتها أو لاشتمالها على معلومات تخص أشخاص معينين أو مؤسسات محددة وليس من المصلحة الاطلاع عليها أو إفشاء ما تتضمنه من معلومات ([xiii]).

- وهناك تصنيف آخر من وجهة نظر المؤرخين، حيث يتم تصنيفها إلى: وثائق ديوانية صادرة عن ديوان معين، وتتبع قواعد ثابتة في صياغتها وطريقة إخراجها وشكلها مثل الوثائق الصادرة عن وزارة الخارجية. والوثائق الغير ديوانية التي لم تصدر عن هيئة أو ديوان أو مؤسسة لها صفات أو قواعد محددة من حيث الصياغة وطريقة الإخراج والشكل ([xiv]). وتقسم الوثيقة من حيث الشكل إلى ثلاثة أنواع (الوثيقة المكتوبة - الوثيقة المرئية - الوثيقة المسموعة) ([xv]).

خامسًا/ التعريف بالسجلات الشرعية المحفوظة في محكمة المدينة المنورة:

تمتلك الوثيقة التاريخية مهما كان شكلها أهمية كبيرة في الكتابة التاريخية حيث تسهم في تقديم مصادر نوعية للمعلومات والأبحاث التاريخية، والتي تتركز في كون الوثيقة التاريخية تسجيل مثبت للحدث وقت وقوعه، وتحفظ تفاصيله وتحميه من التغيير. وتعمل على تزويد المؤرخين بالمادة الخام للكتابة البحثية فهي المصدر الأول حسب تعريف الوثيقة التاريخية، كما تساعد الباحثين في التحقق من صحة المعلومات التاريخية. -أيضًا- الوثائق مهمة لمعرفة الوقائع التاريخية، إذ يعتمد عليها الباحثون في معرفة الحضارات الماضية، كما أنها تساعد في بناء الهوية الشخصية للشعوب والأمم والحفاظ عليها ([xvi]).

وعندما نتكلم عن العلاقة بين التاريخ والوثائق، فالعلاقة بينهما قوية لتحقيق هدف كلًا منهما وهو الوصول إلى الحقيقة، بل أن المنهج الوثائقي أحد المصادر الأساسية في تدوين الحقائق التاريخية فبدون الوثائق في أشكالها المختلفة لا يمكن كتابة التاريخ، وأي تاريخ يكتب في غياب الوثائق، تاريخ ينقصه الكثير من الحقائق، ويعتريه الكثير من الخلل والنقص. كما أن الوثائق تسجل أحداث الدولة وأعمالها الرسمية، وغير الرسمية، من خلال ما دون فيها من حقائق ثابتة ينتفع بها في دعم الحقيقة. أيضا- من الأهمية التي تعد للوثائق التاريخية ولا يمكن اغفالها في أنها تفيد الباحث في علم اللغة وفقه اللغة في رصد تطور اللهجات والمصطلحات التي كانت تستعمل في وقت معين في منطقة محددة ([xvii]).

ولأننا نتحدث عن سجلات المحكمة الشرعية فيقدر المؤرخ الحربي السجلات القضائية المحفوظة في المحكمة الكبرى بالمدينة المنورة بما يقارب(٩٠٠) سجل تشتمل على وقائع الأحكام الشرعية الصادرة من محكمة المدينة ابتداء من سنة ٩٦٠هـ (١٥٥٣ م) إلى السنة الهجرية الحالية، أي سنة ١٤٢٠ هـ(٢٠٠٠م). ويضيف الحربي: "إن أول سجل في المحكمة يوحي بأنه يبدأ من سنة ٩٦٣هـ (١٥٥٦م) حسب ما هو مدوّن على غلافه الخارجي، إلاّ أنه يحوي وثائق تعود إلى سنة ٩٦٠هـ (١٥٥٣م)" ، ومن المعروف تاريخيًا، إن المدينة المنورة قد دخلت تحت الحكم العثماني بدخول الحجاز فيه سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م) إلى سنة ١٣٣٥ هـ (١٩١٦م) تقريبًا، بعد قيام الثورة العربية واستقلال شريف الحجاز عن الدولة العثمانية فترة قصيرة انتهت بانضمام الحجاز إلى الحكم السعودي في منتصف سنة ١٣٤٤هـ (١٩٢٥م) [٢].

، ومن خلال هذه السرد التاريخي يتبين لنا فإن سجلات المحكمة الكبرى بالمدينة المنورة تغطّي ثلاث فترات تاريخية مهمة من تاريخ المدينة المنورة [٣].

وخلال مدة الحكم العثماني للحجاز، كانت اللغة التركية هي اللغة الرسمية للدولة، إلى جانب اللغة العربية التي ظلت قوية في البلاد العربية، وبخاصة الجزيرة العربية، ولذلك فإن لغة السجلات القضائية في المدينة خلال هذه الحقبة المذكورة في العربية غالبًا والتركية أحيانًا، ولا يكاد يخلو سجل من اللغة التركية في بعض وثائقه؛ إلّا أن الوثيقة المكتوبة بالتركية تمثل نسبة ضئيلة. ويعزو الحربي تنوع سجلات محكمة المدينة من حيث أشكالها وأحجامها ونوعية الورق .....إلخ. إلى طول الحقبة الزمنية التي تغطيها تلك الوثائق، وفقًا للمراحل التاريخية التي تمثلها.

ويضيف قائلا: "إن السجلات القديمة وبخاصة المتعلقة بالقرون: العاشر والحادي عشر والثاني عشر تتصف برداءتها، وعدم اكتمال أوراقها أحيانًا بسبب تقادمها وكثرة استخدامها، في حين نجد أن السجلات التالية تتحسن حالتها بحسب حداثتها. كما أن السجلات القديمة في أغلب الأحيان تتكون من مجموعة من الأوراق المتجانسة في الحجم والشكل مضمومة إلى بعضها ومجلدة تجليدًا قديمًا" [٤].

وبحسب د. البدراني: "فإن أحجام السجلات متقاربة إلى حد كبير من حيث عدد الأوراق، إلّا أنها تختلف أحيانًا من حيث الشكل بحسب حجم الورقة نفسها، فهناك السجلات المربعة، وهناك السجلات المستطيلة، فالسجل المستطيل يكون حجمه في حدود (١٥) سم عرضًا و (٤٥) سم طولًا. في حين يكون حجم السجلات المربعة في حدود (٢٥) سم عرضًا، و(٣٥) سم طولًا على وجه التقريب، وتتفاوت السجلات من حيث سماكتها بحسب عدد الصحائف التي يحتوي عليها كل سجل. وبإلقاء نظرة أولية على هذه المجموعة المختارة بعشوائية من السجلات يلحظ أن معظم السجلات من ١ إلى ٢٠ تتكون من جزأين أو أكثر، في حين أن السجلات من ٢٠ فما بعد تتكون من مجلد واحد فقط، مما يجعل من الضروري التنبه لهذه النقطة عند محاولة تقدير عدد الوثائق بالطريقة التي أشرنا إليها. فهل نأخذ مجموع محتويات السجل أو محتويات المجلد، يضاف إلى ذلك تداخل السجلات مع أجزائها أحيانًا" [٥].

ويقدر الباحث الحربي العدد الإجمالي التقريبي للوثائق الموجودة عن الفترة من سنة ٩٦٣هـ (١٥٥٦م) حتى سنة ١٣٠٠ هـ (١٨٨٣م) بـ (٢٧٠،٠٠٠) مئتين وسبعين ألفاً. ولا شك أن هذا عدد هائل من الوثائق التاريخية القيّمة [٦].

أ- أهم الجوانب التاريخية التي تبرزها الوثائق:

تختزن الوثائق الشرعية فيما تحمله في طيّاتها من معلومات دقيقة وصادقة عن الحياة السياسية والدينية والاقتصادية والأدبية للمنطقة، مادة تاريخية قيمة تجعلها مصدرًا موثوقًا ودقيقًا لمعلومات مفصلة وموضوعية لجوانب تاريخية عديدة، لعل من أبرزها:

١- حكّام المدينة وأمرائها:

مع أن الدكتور الحربي لم يطلع إلّا على جزء من الوثائق المحفوظة في سجلات المحكمة، إلّا إنه استطاع من خلال دراسة تلك الوثائق تسمية أكثر من عشرين أميرًا من أمراء المدينة المنورة خلال الحقبة الواقعة بين عامي ٩٦٣ و١٣٥٠ هـ (١٥٥٦ - ١٩٣١م)، لم يرد لهم ذكر في أي مصدر تاريخي من المصادر والمراجع التقليدية. ونظرًا لعدم السماح للباحث الحربي بتصوير الوثائق، فقد كان قام بتسجيل خلاصة المعلومة المطلوبة وتوثيقها توثيقًا علميًا يقوم على ذكر رقم السجل، ورقم الصفحة، ورقم الوثيقة، ومن ذلك على سبيل المثال قوله عن أحد أمراء المدينة: "الأمير مانع بن عامر بن شامان الحسيني (أمير المدينة المنورة): ورد اسمه ووصفه بأمير المدينة المنورة في وثيقة شرعية صادرة من محكمة المدينة المنورة بتاريخ ٩٦٩/١٠/١٤ هـ، جاء في أولها: (موجب تحريره أنه لما عزم مولانا الأمير مانع بن عامر الحسيني أمير المدينة على وضع ثالث أساطينه تجاه داره الكاينة بخط البلاط بباطن المدينة المنورة من الجهة الشامية في دكة دكاكينه الكاينة تحت داره المذكورة الجارية في ملكه من غير مشارك ... إلخ). كما ورد اسمه شاريًا بالوكالة في حجة مبايعة ملك بالعين الزرقاء بتاريخ ٩٧٥/٣/١هـ ، جاء فيها: (حضر الخواجا خليل يحيى المكي الشهير بابن الحبارة، الوكيل

الشرعي بجميع ما ينسب إليه عن قبل مولانا الجناب العالي الأميري الكبيري مانع بن عامر بن شامان الحسيني أمير المدينة المنورة، واشترى بمال موكله المذكور... إلخ" كما ورد اسمه ووصفه بـ (السيد مانع بن عامر بن شامان الحسيني الزيّاني الزيادتي أمير المدينة المنورة) وذلك في حجة شرعية بتاريخ ٩٧٥/١٠/٧ هـ، جاء فيها: (حضر الشيخ العلامة جمال الدين محمد بن عبد الله بن قاسم شيخ السادة الفراشين بالحرم النبوي الثابت وكالته بالإقرار الآتي ذكره... عن قبل مولانا الجناب العالي السيفي الأمير الكبيري الحسيني النسبي السيد مانع بن عامر بن شامان الحسيني الزيّاني الزيادتي أمير المدينة المنورة زيد مجده... إلخ).

ثم يورد في الحاشية: رقم السجل، ورقم الوثيقة، ورقم الورقة [٧]. وبهذه الطريقة يورد أسماء ٢١ أميرًا من أمراء المدينة مرتبين ألفبائيًا.

٢- القضاة والعلماء والمجاورين:

تمكن الباحث من حصر ما يزيد على ١٠٠ قاضٍ من قضاة المدينة المنورة، خلال حقبة البحث، و أفرد لكل قاض فقرة تتضمن التعريف به، مع توثيق معلوماته وفق الطريقة السابقة [٨]، ومن ذلك على سبيل المثال ما يلي: "أحمد أفندي بن حسين أفندي (قاضي المدينة المنورة": ورد اسمه ونعته بهذه الصفة في وثائق عدة شرعية، منها وثيقة تسجيل ابتداء جلوس أحد القضاة، وهذا نصها: (وافق بحمد الله تعالى ابتداء جلوس مولانا مفخر النواب الكرام معدن الفضل والكلام محرر القضايا والأحكام مؤيد شريعة خير الأنام محمد حذاوري حاكم الشريعة المطهرة يوم تاريخه خلافة من قبل مولانا قاضي القضاة، شيخ الإسلام عين الأعيان الموالي الفخام ناظر الأوقاف وكافل الأيتام مظهر الإنصاف وملاذ الخاص والعام [٩] الأفندي الأعظم والمولى المعظم أحمد أفندي ابن المرحوم العلامة مولانا حسين قاضي المدينة المنورة يوم تاريخه وأعمالها وما مع ذلك من المناصب السنية والتقاليد الحكمية دامت عظمته وخلدت سيادته بيوم الثلاثاء المبارك الموافق لخامس شهر محرم الحرام سنة ١٠٠٥"[١٠].

٣- الأشراف والأمراء ومشاهير حجاج الأقطار الإسلامية:

يتضمن هذا القسم استعراض عدد كبير من أسماء الأشراف وأمراء الحج وبعض العلماء من المشاهير من أقطار العالم العربي والإسلامي من غير أهل الحجاز. ومن ذلك على سبيل المثال:

"إبراهيم بيك (أمير الحج المصري): ورد اسمه ووصفه في وثيقة إقرار شرعية بالمدينة المنورة، بتاريخ ١١٠٥/١/٢ هـ، جاء فيها: (عن ذكر ما هو أنه حضر الجناب المكرم أحمد أغا الناظر على وقف المرادية، وأقر بأنه قبض وتسلم من قدوة الأمراء الكرام ابراهيم بيك أمير الحاج الشريف المصري مبلغًا قدره وجملته من الفضة الديوانية ثلاثمائة ألف وستة وسبعون ألف وثمانمائة وثمانون ألف وأربعمائة وثمانون ديواني، قبضًا وتسلمًا

شرعية، وذلك ارسالية الجناب العالي أحمد أغا وكيل أغا دار السعادة نذير أغا وناظر وقف العمارة المرادية بمصر المحروسة، في ثاني محرم سنة ١١٠٥) [١١].

ثم اتبع الباحث المنهج نفسه في توثيق معلومات تاريخية قيمة عن جوانب أخرى شملت ما يلي:

١- أعيان المدينة من الأشراف والأهالي.

٢- أوقاف الحرمين الشريفين.

٣- أعيان ومشاهير بعض القبائل المجاورين للمدينة المنورة وعلى طرق الحج.

٤- أسماء المواضع والمعالم داخل المدينة المنورة وخارجها من خلال وثائق المبايعات والمغارسات والإيجارات ونحو ذلك.

٥ - معلومات مهمة عن المسجد النبوي وأئمته وسدنته وحرّاسه ونظافته وإنارته وبنائه وكل ما يتعلق به.

٦- معلومات مهمة عن الوظائف الرسمية في المدينة الشريفة، ومن تعاقب على تلك الوظائف؛ وبخاصة وظائف بيت المال والأوقاف والقلاع والشرطة والسجون .....إلخ.

٧- معلومات مهمة عن العملات النقدية في الدولة الإسلامية، وخاصة منطقة الحرمين الشريفين خلال تلك الفترة التاريخية المهمة.

٨- معلومات مهمة عن بعض الحوادث التاريخية التي وقعت في منطقة المدينة المنورة.

الخاتمة: ،

بعد هذه الإضاءات السريعة على وثائق المحكمة الشرعية بالمدينة المنورة وسجلاتها، وما تضمنته من معلومات قيمة؛ فإنه يمكن القول بأن الوثائق الشرعية تمثل مصدرًا بكرًا بتاريخ المدينة النبوية وما يتعلق بها من أمور القضاء والحج والأوقاف، فضلًا عن التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وإن تلك الوثائق بحاجة ماسة إلى توجيه الباحثين إلى دراستها من أجل إثراء البحوث التاريخية المتعلقة بمدينة المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام.وقد خلص البحث إلى عدد من المقترحات التالية:

١- المسارعة إلى تصوير الوثائق عن طريق تصميم وتنفيذ مشروع لتصوير محتويات السجلات على أجهزة مايكروفيلم أو أقراص مدمجة لإيجاد نسخة ثانية لتلك الوثائق من أجل ضمان المحافظة عليها، وحمايتها من التلف لأي سبب من الأسباب أو الكوارث الطبيعية، لا قدر الله.

٢- المبادرة إلى التنسيق بين وزارة العدل في المملكة العربية السعودية وبين أحد المراكز العلمية المتخصصة في حفظ الوثائق، حيث تتوافر إمكانيات حفظ الوثائق ومعالجتها وتصويرها وفهرستها، وإتاحتها للدراسين.

٣- ترجمة الوثائق المكتوبة باللغة العثمانية إلى اللغة العربية؛ وبخاصة أن بعضها يتعلق بحوادث سياسية أو برصد ظواهر اجتماعية مهمة.

٤- إفساح المجال للباحثين والدارسين للوصول لتلك السجلات والاستفادة من المعلومات التاريخية المتعلقة بتاريخ المدينة المنورة، وشؤون المسجد النبوي الشريف، وأمور الحج، وغير ذلك.. على أذلا يتم ذلك قبل تصوير تلك السجلات ووضع ضوابط صارمة لضمان حسن استخدامها وعدم تعرضها للتلف، أو سوء الاستخدام.

٥- إن الحاجة ماسة جدًا لإعادة طرح نظام لتحديد مدة سرية الوثائق الرسمية، وذلك لتقليل مدة حفظ السجلات، وتخفيف أعباء حفظ وصيانة السجلات على المحاكم الشرعية.

الهوامش،

١) ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، (١٩٩٨م)، ج٦، ص ٤٩٧٨.

٢) حموده، محمود، المدخل إلى دراسة الوثائق العربية، دار نهضة الشرق، جامعة القاهرة، (١٩٩٥م)، ص١٨.

٣) البدراني، فايز، وثائق منطقة الجوف وأهميتها التاريخية، محاضرة غير منشورة، مؤسسة عبد الرحمن السديري الخيرية، ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م)، ص ٣.

٤) البدراني، ص٥.

٥) الحجيلي، عبد الله، علم التوثيق الشرعي، دار البخاري، المدينة المنورة، ١٤١٨هـ، ص ٩-٧.

٦) حسام الدين، رابطي، الاطلاع على الأرشيف بين التشريع والواقع: دراسة ميدانية بأرشيف مديرية الموارد المائية بسكرة. أطروحة ماجستير. كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، سكرة، (٢٠١٩م)، ص ١٦.

٧) الحسناوي، عبد الرحيم، "الوثيقة التاريخية. إضاءة إبستيمولوجية"، مجلة المخطوطات والمكتبات للأبحاث التخصصية، العدد ٣، ص : ١١٦-١٣٣.

٨) رضا. مريم، إدارة الوثائق الورقية والالكترونية. المعهد الوطني للإدارة . لبنان، (٢٠١٥م)، ص ٥. النشار، ص ١١.

٩) حموده، المفهوم العلمي للوثائق، ص ٢٢٢.

١٠) رضا، ص ٦.

١١) رضا، ص ٦.

١٢) محمد عباس حمودة، المفهوم العلمي للوثائق والتوثيق، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، ع ١، (١٩٧٩م)، ص ٢٢٤. السكاكر، محمد، أهمية الوثائق العائلية في كتابة التاريخ المحلي، بريده أنموذجًا، مجلة الدارة، دارة الملك عبد العزيز، دارة الملك عبد العزيز، العدد الرابع، السنة ٣٧، شوال

١٤٣٢هـ، ص ٢٢٥. ميلاد، سلوى، قاموس مصطلحات الوثائق والأرشيف "عربي فرنسي - إنجليزي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، (١٩٨٢م)، ص ١٠٠-٩٨.

١٣) رضا، ص ٧.

١٤) حمودة، ص ٢٢٤.

١٥) كساب، محمد، متطلبات نجاح نظام إدارة الوثائق الالكترونية في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات - فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)، ص ٣٠.

١٦) رضا، ص ٩.

١٧) النشار، السيد. تنظيم وحفظ الوثائق الالكترونية، كلية العلوم الاجتماعية. جامعة أم القري .و البدراني، ص ٧.

---

[١]) للمزيد عن فايز الحربي، أنظر: العتيق، يوسف، رائد التوثيق فائز بن موسى البدراني الحربي جوانب من إنجازاته وما قيل عنه، ١٤٣٢ه(٢٠١١م).الصويان، عبدالهادي، ١٣حوْلفاً أهلت البدراني و الفايدي لجائزة إياد مدني، صحيفة عكاظ، ٢-٤-٢٠٢١م. بن تنباك، مرزوق، عالمان وجائزة، صحيفة مكه، ع٢٥٥٦، س١٠، الاربعاء ٢٥/ ٨/ ١٤٤٢ه.

[٢]) للمزيد عن تاريخ المدينة: زيدان ، محمد، ذكريات العهود الثلاثة العثماني-الشريفي-السعودي، دار جداول للنشر والترجمة، بيروت، (٢٠١١م). العثيمين، عبدالله، تاريخ المملكة العربية السعودية، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤١٩ه(١٩٩٩م).القاضي، إبراهيم، تاريخ القاضي، تحقيق فائز الحربي ومريم العتيبي، مركز عبدالرحمن السديري، ١٤٣٧ه(٢٠١٦م).

[٣]) الحربي، فائز، بعض أعيان المدينة وأعلام القبائل في وثائق المحكمة الشرعية بالمدينة المنورة ٩٦٠-١٣٠٠ه، الرياض، ط٢، ٢٠١٠م ، صـ١٨-١٩ .

[٤]) المرجع السابق، ص ١٩ .

[٥]) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[٦]) المرجع السابق، ص٢٩-٢٨.

[٧]) الحربي، بعض الأعيان وأعلام القبائل، ص ٤٩ - ٥٠.

[٨]) الحربي، فايز، قضاة المدينة المنورة في العهد العثماني، مجلة الدارة، ع١، س٧،محرم ١٤٢٢ه، ص ص ٧٥-١٣٥.

[٩]) لا شك أن هذه الأوصاف مما لا ينبغي شرعًا إطلاقها على أحد من البشر مهما كانت منزلته العلمية والوظيفية، ولكن ذلك مما كان سائدًا في العصور السابقة للعهد السعودي.

[١٠]) الحربي، بعض الأعيان وأعلام القبائل، ص٦٥ - ٦٦.

[١١]) الحربي، بعض الأعيان وأعلام القبائل ص١٤٧.

قائمة المصادر والمراجع:

١-ابن منظور،
لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، (١٩٩٨م)، ج ٦.
٢-حموده، محمود
المدخل إلى دراسة الوثائق العربية، دار نهضة الشرق، جامعة القاهرة، (١٩٩٥م).
٣- البدراني، فايز
وثائق منطقة الجوف وأهميتها التاريخية، محاضرة غير منشورة، مؤسسة عبد الرحمن السديري الخيرية، ١٤٣٠ه (٢٠٠٩م).

- بعض أعيان المدينة وأعلام القبائل في وثائق المحكمة الشرعية بالمدينة المنورة ٩٦٠-١٣٠٠ه، الرياض، ط٢، ٢٠١٠م.
- قضاة المدينة المنورة في العهد العثماني، مجلة الدارة، ع١، س٧،محرم ١٤٢٢ه، ص ص ٧٥-١٣٥,
٤ - الحجيلي، عبد الله
علم التوثيق الشرعي، دار البخاري، المدينة المنورة، ١٤١٨ه.
٥- حسام الدين
رابطي الاطلاع على الأرشيف بين التشريع والواقع: دراسة ميدانية بأرشيف مديرية الموارد المائية بسكرة. أطروحة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة محمدخيضر ، سكرة، (٢٠١٩م).
٦-الحسناوي، عبد الرحيم
الوثيقة التاريخية. إضاءة إبستيمولوجية"، مجلة المخطوطات والمكتبات للأبحاث التخصصية، العدد ٣.
٧-رضا، مريم
إدارة الوثائق الورقية والالكترونية. المعهد الوطني للإدارة . لبنان، (٢٠١٥م).
٨- محمد، عباس
المفهوم العلمي للوثائق والتوثيق، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، ع ١، (١٩٧٩م).
٩-السكاكر، محمد
أهمية الوثائق العائلية في كتابة التاريخ المحلي "بريدة أنموذجًا"، مجلة الدارة، دارة الملك عبد العزيز، دارة الملك عبد العزيز، العدد الرابع، السنة ٣٧، شوال ١٤٣٢ه .
١٠- ميلاد، سلوى
قاموس مصطلحات الوثائق والأرشيف" عربي فرنسي - إنجليزي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، (١٩٨٢م).
١١- كساب، محمد
متطلبات نجاح نظام إدارة الوثائق الالكترونية في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات، فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، ١٤٢٩ه (٢٠٠٨م).
١٢- النشار، السيد
تنظيم وحفظ الوثائق الالكترونية، كلية العلوم الاجتماعية. جامعة أم القري.
١٣-الصويان، عبدالهادي
١٣مؤلفاً أهلت البدراني والفايدي لجائزة إياد مدني، صحيفة عكاظ، ٢-٤-٢٠٢١م.
١٤- بن تنباك، مرزوق
عالمان وجائزة، صحيفة مكه، ع٢٥٥٦، س١٠، الاربعاء ٢٥/ ٨/ ١٤٤٢ه.
١٥- العتيق، يوسف
رائد التوثيق فائز بن موسى البدراني الحربي جوانب من إنجازاته وماقيل عنه، ١٤٣٢ه(٢٠١١م).
١٦-العثيمين، عبدالله
تاريخ المملكة العربية السعودية، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤١٩ه(١٩٩٩م).
١٧-القاضي، إبراهيم
تاريخ القاضي، تحقيق فائز الحربي ومريم العتيبي، مركز عبدالرحمن السديري، ١٤٣٧ه(٢٠١٦م).
١٨- زيدان، محمد
ذكريات العهود الثلاثة العثماني-الشريفي-السعودي، دار جداول للنشر والترجمة، بيروت، (٢٠١١م).